

وأول بابا من قارة أمريكا اللاتينية، وأول بابا من خارج أوروبا منذ البابا غريغوري الثالث.

وقد تميزت فترة بابويته التي استمرت اثني عشر عاماً بدعواته المستمرة للسلام العالمي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والاهتمام بالبيئة.

آخر نشاطاته ومرضه الأخير

كان آخر ظهور علني للبابا فرانسيس بمناسبة عيد الفصح في ٢٠ أبريل ٢٠٢٥، حيث وجه نداءً عالمياً من أجل السلام ونزع السلاح وإطلاق سراح السجناء. وتضمنت رسالته التي نُليت في هذه المناسبة المهيبه دعوات ملحة لوقف إطلاق النار في غزة، وإطلاق سراح السجناء والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وتحقيق السلام في أوكرانيا وجنوب القوقاز وغرب البلقان، ونزع السلاح وضمان الحرية الدينية في أفريقيا، بما في ذلك السودان والكونغو ومنطقة الساحل، وتحقيق المصالحة في ميانمار.

قضى البابا فرانسيس الأسابيع الأخيرة من حياته في مستشفى "جيميلي" في روما، حيث كان يعاني من مشاكل في التنفس والتهاب رئوي حاد.

وعلى الرغم من التقارير المتفائلة عن تحسن حالته الصحية في الأيام الأخيرة، إلا أن حالته تدهورت بشكل مفاجئ في ساعات الصباح الأولى من يوم الاثنين.



بعد معاناة مع المرض

البابا فرانسيس يغادر إلى مثواه الأخير

قضى البابا فرانسيس الأسابيع الأخيرة من حياته في مستشفى "جيميلي" في روما. حيث كان يعاني من مشاكل في التنفس والتهاب رئوي حاد

الوطن: توفي البابا فرانسيس، زعيم الكاثوليك في العالم، يوم أمس (الاثنين) عن عمر يناهز الـ ٨٨ عاماً، وذلك بعد فترة قصيرة من مرضه الذي كان يتعافى منه حسب ما أعلن الفاتيكان سابقاً.

وقد شكل خبر وفاته صدمة للملايين من المؤمنين الكاثوليك حول العالم الذين كانوا يتابعون حالته الصحية باهتمام بالغ.

وقد أعلن الفاتيكان رسمياً خبر وفاة البابا فرانسيس الذي كان يشغل منصب بابا الكنيسة الكاثوليكية وأسقف روما.

وفي تغريدة مؤثرة، أكد الكاردينال "كيفن

أخبار قصيرة



مخاوف من أزمة دستورية في أميركا

حذر خبراء قانونيون من تداعيات رفض إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الامتثال لأوامر المحاكم الفيدرالية، معتبرين أن ذلك قد يُفضي إلى أزمة دستورية حقيقية في ظل احتدام المواجهة بين السلطتين القضائية والتنفيذية. وقد أعرب عدد من القضاة الفيدراليين عن استيائهم من تقاعس إدارة ترامب عن اتخاذ الخطوات اللازمة للالتزام بالأحكام القضائية. ويؤكد الخبراء أن القضاء ليس مكتوف الأيدي، بل يمتلك صلاحيات لمعاقبة السلطة التنفيذية وإجبارها على الانصياع.

وتبرز قضية المواطن الأمريكي كيلمار أرماندو أبريغو غارسيا كمثال صارخ على هذه الأزمة، إذ رغم قرار المحكمة العليا بإعادته من السفادور التي تم ترحيله إليها بالخطأ، لم تستجب إدارة ترامب للحكم، مما اضطر القضاة الفيدراليين للتلويح بتهمة ازدراء المحكمة ضد المسؤولين الحكوميين.



أوكرانيا تواجه خطر الانهيار العسكري

حذّر عضو البرلمان الأوكراني ألكسندر دوبينسكي من احتمالية تعرض أوكرانيا لانهيار عسكري خلال فصل الخريف القادم في حال انسحبت الولايات المتحدة من محادثات التسوية. وأوضح دوبينسكي في منشور عبر منصة تلغرام أن غياب المشاركة الأمريكية في مفاوضات حل الأزمة الأوكرانية سيؤدي إلى تدهور الموقف العسكري للقوات الأوكرانية بشكل كبير، مشيراً إلى تحديات متعددة تواجهها البلاد منها: نقص حاد في الإمدادات العسكرية، تراجع أعداد المقاتلين، تزايد حالات الفرار من الخدمة، وانخفاض الروح المعنوية للجنود. وأكد النائب صعوبة تعويض هذه الخسائر في الوقت الراهن، موضحاً أن الخيار الوحيد المتاح قد يكون إلغاء كافة الإعفاءات من الخدمة العسكرية للرجال بين عمر ٢٥ و ٦٠ عاماً، بما في ذلك إلغاء الإعفاءات لموظفي مراكز التجنيد، مع إمكانية خفض سن التعبئة العامة.

ارتفاع التبادل التجاري بين أفغانستان وكازاخستان إلى مليار دولار

أعلنت وزارة خارجية حكومة طالبان أن مستوى التجارة بين أفغانستان وكازاخستان قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، ووصل حالياً إلى حوالي مليار دولار. كما تم التخطيط لزيادة هذا الرقم إلى ثلاثة مليارات دولار في السنوات المقبلة.

تمت مناقشة هذا الموضوع خلال اجتماع بعنوان "الفرص الناشئة في العلاقات بين أفغانستان وكازاخستان"، والذي نُظم بمبادرة من مركز الدراسات الاستراتيجية في وزارة خارجية طالبان. وشارك في هذا الاجتماع "يركين توكوموف"، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية لرئاسة جمهورية كازاخستان، حيث ألقى كلمة. وأشار توكوموف إلى وضع أفغانستان قائلاً: "التطورات الأخيرة، خاصة في مجال الأمن، مهدت الطريق لتوسيع العلاقات الاقتصادية والعبور بين البلدين. وكان هذا الاستقرار النسبي هو العامل الرئيس وراء النمو السريع للتبادل التجاري".

خوف أوروبي من الابتزاز الأمريكي بسبب التبعية الرقمية



تناولت صحيفة "هامبورغر أيبند بلات" الألمانية في مقال لها مخاوف أوروبا من الابتزاز الأمريكي بسبب اعتمادها على واشنطن في مجال المعلومات والبيانات، وأشارت إلى أن جميع الشركات والحكومات والمستهلكين الأوروبيين يعتمدون بشكل كبير على خوادم الولايات المتحدة. والسؤال المطروح: ماذا سيحدث إذا لم تعد معلوماتهم آمنة هناك؟

منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، لم تعد أي من الثوابت السابقة - سواء كان التعاون العسكري أو توريد الأسلحة أو العلاقات التجارية - مؤكدة بالنسبة لأوروبا. بروكسل الآن تشكك في موثوقية الولايات المتحدة كشريك وتدرك هشاشة موقفها.

الاعتماد المتزايد للحكومات والشركات والمستهلكين الأوروبيين على خدمات تكنولوجيا المعلومات التي تقدمها شركات أمريكية كبرى مثل مايكروسوفت وغوغل وأمازون يثير القلق في الأوساط السياسية والاقتصادية الأوروبية.

وقال دينيس رادك، السياسي الأوروبي من الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني: "لقد تلاشت الثقة الأساسية بأن الأمريكيين يقفون إلى جانبنا. هذا الوضع لن يعود كما كان قبل عهد ترامب، وينطبق ذلك بشكل أساسي على مجال الدفاع".

في هذه الظروف، تعمل ولاية شليسفيغ-هولشتاين الألمانية على الانفصال عن برامج عملاق البرمجيات مايكروسوفت. وقال ديرك شرودر، وزير الرقمنة في الولاية: "الوقوع في فخ الحلول البرمجية للمزودين الكبار، خاصة غير الأوروبيين، لا يشكل تهديداً لأمننا فحسب، بل يشل أيضاً نمو اقتصادنا الرقمي".

وحذر رادكه قائلاً: "جزء كبير من بيانات الشركات والمؤسسات الألمانية محفوظة في السحابات الأمريكية. علينا أن نكون مستعدين لاحتمال قطع الوصول بشكل تعسفي من قبل أمريكا، مما سيجعل الشركات والمؤسسات الألمانية عاجزة، وسيكون لذلك عواقب كارثية على حياتنا اليومية".

كما حذرت كلاوديا بلاتر، رئيسة المكتب الفيدرالي لأمن المعلومات الألماني، من الهيمنة السيبرانية لبعض اللاعبين في مجال الخدمات السحابية، قائلة: "يمكنهم تحديد الميزات والتحكم في التحديثات والوصول، ومراقبة بيانات عملاتهم إذا لم يحموا أنفسهم بشكل صحيح".

وأضافت أيريس بلوغر، عضو المجلس التنفيذي لاتحاد الصناعات الألمانية: "إذا تفاقمت العلاقات مع الولايات المتحدة لدرجة أننا لم نعد قادرين على الوصول إلى عروض مزودي الخدمات السحابية الأمريكيين، فسيكون تأثير ذلك على الصناعة الألمانية واسع النطاق". وأضافت أن تقريباً جميع الشركات الصناعية الألمانية تستخدم الحلول السحابية الأمريكية لمعالجة بيانات العمليات والمنتجات.

وعلى الرغم من أن بلوغر لا ترى احتمالية نشوب "حرب بيانات" بين الولايات المتحدة وأوروبا، إلا أنها تدعو إلى إيجاد بدائل لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

وقالت: "يجب على أوروبا أن تواصل الاستثمار في تطوير حلولها السحابية الخاصة لتصبح أكثر استقلالية في المستقبل. هناك بالفعل بدائل ناشئة من ألمانيا".

في هذا السياق، يتعاون المكتب الفيدرالي لأمن المعلومات الألماني مع مزودين أجنبي لدمج طبقات أمنية تقنية في منتجاتهم لحماية البيانات الأوروبية. وقالت بلاتر: "يجب تكيف المنتجات الدولية أو تضمينها بطريقة تتيح الاستخدام الآمن والمستقل".

وفي السياق ذاته، حذر وزير الأبحاث الألماني مؤخراً من محاولات واشنطن فرض قيود على وصول الباحثين الأوروبيين إلى قواعد البيانات الأمريكية، داعياً إلى استقلالية أوروبا عن أمريكا في هذا المجال.

كما طلبت وزارة الداخلية الفيدرالية الألمانية بقيادة نانسي فايزر من الولايات المتحدة الالتزام بتعهداتها في اتفاقية نقل البيانات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وذلك بسبب مخاوف في الاقتصاد الألماني من أن دونالد ترامب قد يلغي الأساس القانوني لاتفاقية نقل البيانات بين جانبي المحيط الأطلسي.

ماكرون يحاول جذب الباحثين الأميركيين

ويبرر الرئيس الأمريكي هذه الإجراءات بأيديولوجية الجامعة غير الصحيحة ومزاعم معاداة السامية.

قبل فترة، دعا جيم أوزديمير، المشرف على وزارة التعليم الألمانية، إلى قبول العلماء الأمريكيين في ألمانيا وأوروبا، مؤكداً على ضرورة وجود خطة أوروبية لهذا الغرض.

وأكد أنه ناقش هذا الأمر مسبقاً مع نظيره الفرنسي وأرسل رسالة إلى المفوضية الأوروبية مفادها أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يستفيد من التدابير القائمة لدعم العلماء الموهوبين من البلدان التي تعاني من التدخل السياسي والمالي.

وسبق أن دعا علماء بارزون في ألمانيا إلى استقطاب هادف للباحثين والعلماء من الولايات المتحدة الذين يعانون من سياسات حكومة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

مؤخراً، اتهم مئات العلماء البارزين في مجالات الهندسة والطب في الولايات المتحدة، في رسالة مفتوحة، الحكومة الأمريكية بشن هجوم كبير على العلم الأمريكي. وجاء في الرسالة: "هذا النهج يمكن أن يعيد الأبحاث عدة عقود إلى الوراء ويهدد صحة وسلامة الأمريكيين".

في ظل هذه الظروف، بدأت المؤسسات العلمية في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم منافسة جادة لجذب الباحثين الأمريكيين الذين يسعون للهروب من القيود العلمية التي تفرضها حكومة "دونالد ترامب".

وذكرت صحيفة "فاينانشال تايمز" قبل فترة أن العديد من الجامعات ومراكز البحوث في أوروبا، بما في ذلك "جامعة كامبريدج"، قدمت عروضاً مغرية لهؤلاء العلماء.

خلال فترة رئاسة ترامب، تم حذف العديد من المصطلحات العلمية من الوثائق الرسمية وتم تخفيض ميزانية بعض المشاريع البحثية أو إلغاؤها تماماً. بالإضافة إلى ذلك، تم إقالة مئات العلماء والمديرين العلميين من مناصبهم.

وفقاً لمجلة "دي سايت"، يواجه العديد من الباحثين في الولايات المتحدة تهديدات بالقيود والرقابة المشددة من قبل حكومة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

يسعى الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الآن إلى دعم وتوظيف هؤلاء العلماء والخبراء الأمريكيين الذين يعانون تحت سياسات ترامب من خلال برنامج جديد في بلاده.

وفي هذا السياق، وجّه ماكرون دعوة للعلماء الأجانب للعمل في فرنسا. وكتب عبر منصة X مخاطباً الباحثين والخبراء: "أيها الباحثون من جميع أنحاء العالم، اختاروا فرنسا، اختاروا أوروبا".

يبدو أن هذه الدعوة موجهة بشكل رئيسي للباحثين في الولايات المتحدة الذين يرون أن أساس عملهم مهدد بسبب سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وكتب ماكرون في هذا الصدد: "هنا في فرنسا، البحث العلمي أولوية، والابتكار ثقافة، والعلم أفق لا حدود له".

وأكد أن حكومته ستطلق برنامجاً لتمويل لمساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى على جذب العلماء الأجانب. وفي ألمانيا أيضاً، هناك نقاش حول ما إذا كان ينبغي استقطاب الباحثين المتميزين من الولايات المتحدة وكيفية جعل الظروف جذابة بما فيه الكفاية لهم.

منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، واجهت الجامعات الأمريكية قيوداً ورقابة مشددة. كما يشعر الموظفون الأجانب في هذه الجامعات بقلق شديد من الاعتقال والطرده بسبب آرائهم السياسية.

مؤخراً، استهدف ترامب بشكل خاص جامعة هارفارد الشهيرة. فعلى عكس جامعة كولومبيا، قاومت هارفارد محاولات ترامب للتأثير على جامعات البلاد. ونتيجة لذلك، حجبت الحكومة الأمريكية مليارات الدولارات من الإعانات والقروض عن هذه الجامعة. وقد هدد ترامب مؤخراً بإلغاء الإعفاء الضريبي لهارفارد ومنعها من قبول الطلاب الدوليين.